مجلة تكريت للعلوم السياسية

اسم المقال: دور التوافق السياسي في بناء أنظمة الحكم (لبنان والعراق إنموذجاً)
اسم الكاتب: م.م. علي سفيان عبدالله
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/index.php/library/7797
تاريخ الاسترداد: 2026/11/02 13:18 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة تكريت للعلوم السياسية جامعة تكريت ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

: https://doi.org/10.25130/tjfps.v1i27.174

TJFPS
ISSUE 27

IRAQI Academic Scientific Journals
العراقية المجلات الاكاديمية العلمية
ISSN: 2663-9203 (Electronic)
ISSN: 2312-6639 (print)

Contents lists available at:
http://tjfps.tu.edu.iq/index.php/poiltic
Tikrit Journal For Political Science

Tikrit Journal For Political Science
SINCE 2014

دور التوافق السياسي في بناء أنظمة الحكم (لبنان والعراق إنموذجا)

"The Role of Political Consensus in building Regimes (Lebanon and Iraq as a Model) "

Assit. Lecture. Ali Sufyan Abdullah [a]
Tikrit University /College of law [a]

م.م علي سفيان عبدالله [a] *
جامعة تكريت / كلية الحقوق [a]

Article info.

Article history:
- Received 19 January. 2022
- Accepted 15 February. 2022
- Available online 31 March. 2022

Keywords:
- political consensus
- building systems of government
- Lebanon and Iraq

©2022. THIS IS AN OPEN ACCESS ARTICLE UNDER THE CC BY LICENSE
http://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

Abstract: The system of government in both Iraq and Lebanon is one of the distinctive and rare systems of government in the world, with systems of government close to them in some countries of the world. It is based on the consensus of the political forces emanating from the social components of the people. Constitutional texts or agreements have been agreed in advance that are close to unwritten constitutional customs, Lebanese and Iraqi experience has proved to the extent that it is a system
that can be followed in countries with multi-ethnic pluralism to manage the demands and needs of social components. Therefore, we can say that it is one of the important and effective strategies in how to build the system of government, its form, consolidate its foundations and ensure that no political forces encroach on the system of government and is unique, because each political force has a social reference that returns to its sub-identity to achieve its needs and interests. Political consensus came to balance the similar and opposing interests of those components. But the Iraqi situation, despite the recent application of this regime in it, there are signs that the behavior of Iraqi citizens in some of his areas is directed towards the inclusive national identity, especially in elections, by recommending those who are more efficient and exceeding those sub-identities.

*Corresponding Author: Ali Sufyan Abdullah ,E-Mail: ali.s.a1983@tu.edu.iq ,Tel: xxx , Affiliation: Tikrit University /College of law.

معلومات البحث :

تواريخ البحث:
- الاستلام : 19/ كانون الثاني /2022
- القبول : 15/ شباط /2022
- النشر المباشر: 31/ اذار /2022

الكلمات المفتاحية :
- التوافق السياسي
- بناء أنظمة الحكم
- لبنان والعراق

الخلاصة : أنظمة الحكم في كل من العراق ولبنان من النظم الحكم المميزة والنادرة في العالم، فضلاً عن وجود أنظمة قريبة منها في بعض دول العالم، غير أنها مبنية على توافق القوى السياسية المنبثقة من المكونات الاجتماعية للشعب، التي تم الاتفاق عليها مسبقاً سواءً بنصوص دستورية أو باتفاقات باتت قريبة من أعراف دستورية غير مكتوبة، وقد اثبتت التجربة اللبنانية والعراقية كلً على حدة أنها من الانظمة التي يمكن إتباعها في الدول ذات التعددية الاثنية القائمة على ادارة مطالب المكونات الاجتماعية واحتياجاتها، وعليه يمكننا القول أنها إحدى الاستراتيجيات المهمة ذات الفعالية في بناء نظام الحكم وصيغته وشكله وترسيخ أسسه ومبادئه وكذلك ضمان عدم توغل أية قوى سياسية في نظام الحكم والانفراد به، اذ ان لكل قوة سياسية مرجعية اجتماعية تعود إلى هويتها الفرعية لتحقيق احتياجاتها ومصالحها، وقد جاء التوافق السياسي ليحقق التوازن بين المصالح المتشابهة والمتعارضة لتلك المكونات، ومنها الحالة العراقية بالرغم من حداثة التطبيق في هذا النظام نجد أن هناك بوادر من توجه سلوك المواطن العراقي في بعض مناطقه نحو الهوية الوطنية الجامعة ولا سيما في الانتخابات من خلال التصويت لمن هو أكفأ مبتعداً عن الهويات الفرعية.

المقدمة

اصبح المجتمع متعدداً إثنياً له حاجات كثيرة يحاول إشباعها بشتى الطرق، وقد ترك اثره على النظام السياسي للدولة وطبيعته وتكوينه وفعاليته وأدواره، وأثر على بنائه، ويعتبر التوافق السياسي من الإستراتيجيات المهمة ذات الفعالية القائمة على بناء وترسيخ أسس أنظمة الحكم التابعة للدول التي تتميز بالتعددية الإثنية، وشكل النموذج اللبناني أول نموذج في المنطقة ساهم التوافق السياسي في بناء نظام حكمه، وما يزال قائماً حتى الآن، أما في العراق فيعد نظام الحكم من الأنظمة الحديثة التي بنيت على التوافق السياسي.

تكمن أشكالية الدراسة في معرفة ما هو الدور الذي يلعبه التوافق السياسي في بناء أنظمة الحكم، ولا سيما لبنان والعراق كنموذجين بارزين للدول التي أخذت بنوع خاص من الديمقراطية المسماة بالديمقراطية التوافقية، وقد تأسست على فكرة التوافق السياسي فى المجتمعات المنقسمة إثنياً، ومدى نجاح تلك العملية في تحقيق أهدافها.

تنطلق الدراسة من فرضية مفادها أن للتوافق السياسي في أي دولة دور كبير في تحديد شكل نظام الحكم، وتكوين بنيته السياسية وتحديد ممارساتها، ولا سيما في الدولتين محل الدراسة، فقد كان للتوافق السياسي بين مكوناتها الاجتماعية دور كبير وجوهري في تشكيل نظام الحكم وبلورته وترسيخ أسسه فيها.

الهدف من الدراسة هو حل الإشكالية المتمثلة في بيان الدور الذي يؤديه التوافق السياسي في بناء نظام الحكم في كل من لبنان والعراق، فضلاً عن التحقق من فرضيته، وما يتركه من دور كبير في بناء أنظمة حكم خاصة.

تنبع أهمية الدراسة من أهمية الموضوع وزمنه الذي يطرحه، حيث يتطرق إلى الدور الذي يؤديه التوافق السياسي في بناء أنظمة الحكم، ويتخذ من لبنان والعراق كنظامين فريدين في المنطقة ذات أنظمة الحكم المتشابهة، وذات البنية الاجتماعية المتقاربة جداً، فيدرسهما دراسة مستفيضة، ومن ناحية الزمن فالنظامين محل الدراسة قد تشكلت في مرحلة ما، وما زالا قائمين الى يومنا هذا. فالحدود المكانية للدراسة هما الدولتين محل الدراسة (العراق ولبنان)، واما الحدود الزمانية فالدراسة تعنى بالفترة القائمة بين 2003 – 2019، وهي الفترة التي بلغ التوافق السياسي ذروته في البلدين وما بعدها كان بمثابة الخط المنحني الممهد لإدارة نظام الحكم في البلدين محل الدراسة. كما تتطرق الدراسة إلى المشاهد السياسية البديلة، ومدى نجاحها في بناء نظام الحكم في الدول محل المقارنة، ومن ثم يقيم النظام الحالي في الدولتين، والدور الذي يؤديه التوافق السياسي في بناءه.

لتكون دراستنا دراسة رصينة مبنية على أسس علمية، فقد استخدمنا منهج رصين في إجراءات الدراسات الاكاديمية في حقل علم السياسة، وهو المنهج التحليلي بموازاة منهج دراسة الحالة، ويراد به دراسة حالة لبنان والعراق وتحليلهما من ناحية التوافق السياسي وأنظمة الحكم فيها، بما أن هذا المنهج يقوم على اساس جمع البيانات المتعلقة بوحدة ما، والتوافق السياسي في كل من لبنان والعراق على حدة ودراسة كيفية بناء أنظمة الحكم فيها، وذلك للإحاطة بها وإدراك خفاياها ومعرفة أهم العوامل المؤثرة فيها، ومن ثم تحديد طبيعة العلاقات بينها أي بين التوافق السياسي وبناء انظمة الحكم فيها، فقد تم استخدام ذلك المنهج في دراستنا هذه بغية الوقوف على أهم المعلومات والحقائق المتصلة بعملية بناء نظام الحكم في الدولتين محل الدراسة والظروف المحيطة بها، فقد تم استخدام المنهج الأول للافصاح عن حالة كل من الدول محل الدراسة،

والأنظمة التي أستخدمتها فضلاً عن تحليل نظام التوافق السياسي (الديمقراطية التوافقية)، من اجل معرفة مدى ملاءمته لوضع وظروف تلك الدولتين محل الدراسة، ومدى مساهمته في بناء أنظمة الحكم فيها.

وبناء على المقتضيات الأكاديمية، فقد تم توزيع الدراسة إلى مقدمة ومبحثين يتناول المبحث الأول مدلول التوافق السياسي لنظام الحكم ، أما المبحث الثاني فخصصناه لتقييم التوافق السياسي في لبنان و العراق، وتوصلت الخاتمة إلى عدد من الاستنتاجات، معززة بجملة من المقترحات و التوصيات.

المبحث الأول: مدلول التوافق السياسي لنظام الحكم.

يعتبر التوافق السياسي من أنظمة الحكم المستحدثة، والتي إتبعتها بعض الدول ذات التنوع والتعدد الاجتماعي، إستجابة لمتطلباتها الاجتماعية والسياسية وإشباع حاجاتها بغية إدارتها بشكل جيد، وقد قسمنا هذا المبحث إلى ثلاث مطالب الأول يتطرق إلى مفهوم التوافق السياسي، والثاني يتناول نظام الحكم وخصائصه، والثالث يتناول الديمقراطية التوافقية كنموذج لنظام الحكم.

المطلب الأول: مفهوم التوافق السياسي.

الانسان بطبعه إجتماعي وهذا الطبع متغلب عليه حتى في الظواهر والانساق السياسية أيضاً فساعده ذلك على أن يرتقي الى مستوى عالٍ في بناء الدول والاوطان وإدارتها، لذا يعتبر التوافق السياسي من الظواهر السياسية القديمة جداً، فقد ظهر في المجتمعات البشرية ذات المدلول السياسي الحديث والمعاصر، ولمعرفة محتواها المعرفي لابد من التطرق اليها لغة واصطلاحا وكالاتي:

الفرع الاول: التوافق السياسي لغة واصطلاحاً.

أولا: التوافق السياسي لغة: وهو الاتفاق والتظاهر [1]، مأخوذ من وفق الشئ أي لامه، وقد وافقه موافقة، وإتفق معه توافقاً[2]، يراد به: الاتفاق مع الاغلبية[3]. كذلك هو التظاهر بمعنى الوفاق وهو من الموافقة بين الشيئين كالالتحام[4]، أي توافق وسلك الفرد مسلك الجماعة.[5]

(1) الفيروز آبادي، قاموس المحيط، ج3، دار الفكر، القاهرة، د.ت، ص390.

(2) ابن منظور، معجم لسان العرب، ج2، دار إحياء التراث، القاهرة، 1988، ص215.

(3) سعد المغربي، التوافق النفسي، مجلة علم لنفس، العدد (23) الهيئة العامة للكتاب، د.م، 1992، ص6.

(4) محمد بن أبي بكر الرازي، مختار الصحاح، مكتبة لبنان، بيروت، 1988، ص304.

(5) معجم اللغة العربية، معجم علم النفس، ج1، الهيئة العامة لشؤون المطابع الاميري، القاهرة، 1984، ص1047.

ثانياً: التوافق السياسي إصطلاحاً: هو بناء سياسي مؤسسي تتفاعل في إطاره الداخلي، بنى ذات علاقة متشابكة متداخلة، وظيفتها تحقيق التوازن في المجتمع[1]، ويعني في جوهره تكييف مبدأ الأكثرية والأقلية في مرحلة الانفلات السياسي والامني، وغياب سلطة الدولة ومؤسساتها وأجهزتها، وبروز نزاعات التشظي على مختلف المستويات السياسية والاجتماعية، لصالح الانحيازات الطائفية والعشائرية والمذهبية وغيرها، كما وصف بانه إتفاق عام بين الأحزاب السياسية على إدارة شؤون البلد بناء على أسس توافقية بغض النظر عن حجم تمثيلها البرلماني الحقيقي [2] ، فهو حالة وقتية تتزن فيها قوى المجال مع القوى المتنافرة والمتنازعة ، فيمكن القول أن التوافق السياسي هو توافق آراء وموقف ومصالح مجموعات سكانية مختلفة في دولة ما حول كيفية إدارة الدولة. [3]

الفرع الثاني: خصائص التوافق السياسي.

للتوافق السياسي مجموعة من الخصائص المميزة، منها: [4]

1- إنها عملية كلية: وتعني ضرورة توافق القوى السياسية المنبثقة من المكونات الاجتماعية في البيئة السياسية التي تدير الحكم (سلطة ومعارضة).

2- إنها عملية إرتقائية تطورية: حيث أن توافق القوى السياسية في إطار سياسي معين، يعني قدرتها على التخلص من التمييز العنصري والارتقاء بالجماعة ككل نحو التفاعل والرقي والتطور في إدارة المجتمع.

3- التوافق عملية نسبية: حيث يختلف التوافق بإختلاف الظروف الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والقانونية، ويتوقف على عامل الزمان والمكان.

---

(6) علي حسين سفيح الساعدي، آلية صنع السياسة العامة في النظام البرلماني (دراسة حالة العراق بعد،2003 ، رسالة ماجستير مقدمة إلى مجلس كلية العلوم السياسية – جامعة النهرين، 3013، ص2.

(1) لرقط الحسين، الانتقال الديمقراطي في المنطقة العربية من خلال آلية التوافق السياسي "تونس إنموذجاً 2010-2014"، مجلة الاستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية، العدد (9)، مجلد (2)، آذار 2018، ص981.

(2) سهير كامل أحمد ، التوافق ،مركز الاسكندرية للكتاب ،الاسكندرية ،1999،ص28.

(4) عاطف عثمان الأغا، العلاقة بين المناخ الاسائد والتوافق، رسالة ماجستير مقدمة إلى مجلس كلية التربية بجامعة الأزهر، القاهرة، 1989، ص36.

4- التوافق عملية وظيفية: فهو ينطوي على إعادة الاتزان وتحقيقه من جديد والناتج عن نزاع القوى المتنازعة، فالتوافق لا يعني فقط خفض التوتر وانما تحقيق لقيمة الذات والوجود والمصالح القائمة إضافة للحاجات الحقيقية.

5- التوافق عملية ديناميكية: ويراد به سلسلة من العمليات التي بدأت بالحوار والنقاش وقبول الآخر وصولاً إلى المحصلة المتمثلة بالتوافق المتفاعل مع نفسه، دون توقف فهو يحاول دائماً تحقيق التوازن بين المصالح واحتياجات فواعلها.

المطلب الثاني: نظام الحكم وخصائصه.

يصمم نظام الحكم في اية دولة لتلبية إحتياجاته السياسية والاقتصادية فضلاً عن احتياجاته الاجتماعية والثقافية والمدنية، لذلك لابد لنا من تعريفه والوقوف على خصائصه في فرعين متتاليين:

الفرع الأول: تعريف نظام الحكم.

يعرف نظام الحكم بأنه "أنه عملية صنع القرارات الملزمة، وينصاع الأفراد للقرارات أياً كان السبب والدوافع والخوف من السلطة، والمصلحة الذاتية أو الإعتقاد بشرعية نظامه"[1]. وهو ايضاً "مجموعة القواعد والأجهزة المتناسقة والمتراطبة فيما بينها التي تبين نظام الحكم ووسائل ممارسته وأهدافه وطبيعته، ومركز الفرد وضماناته قبلها، علاوة على عناصر القوة المختلفة التي تسيطر على الجماعة وكيفية تفاعلها مع بعضها".[2]

الفرع الثاني: خصائص نظام الحكم. [3]

من خلال استعراضنا لبعض التعاريف الخاصة بنظام الحكم يمكن ان نجمل مجموعة من الخصائص وهي:

1-العلوية: يمتلك نظام الحكم السلطة العليا في المجتمع، وبذلك تتصف التشريعات الصادرة عن مؤسساته المعنية بصفة الإلزام فقراراته ملزمة للمجتمع برمته.

(1) كمال المنوفي، نظريات النظم السياسية، وكالة المطبوعات، الكويت، 1985، ص95.

(2) ثروت بدوي، النظم السياسية، ج1، دار النهضة العربية، القاهرة، 1964، ص155.

(3) إبراهيم درويش، النظام السياسي، دراسة فلسفية تحليلية، ج1، ط2، بغداد، 1969، ص33.

2-استقلال ذاتي نسبي: إذ تحكم العلاقات وعمليات التفاعل الواقعة ضمنه قواعد قانونية وسياسية خاصة شبه مستقرة، ودائمة إلى حد ما.

3-الفاعلية: وتكمن بالقدرة على تنظيم طاقات، وذلك بفعل امتلاكه للسلطة السياسية المجتمع، إذ يعد النظام السياسي أكثر تأثيراً من- وفي- سائر النظم الأخرى الموجودة في المجتمع.

4-التفاعل: يتفاعل النظام السياسي مع سائر النظم الأخرى السائدة في المجتمع، وتكون عملية التأثير عملية تبادليه بينهما.

المطلب الثالث: الديمقراطية التوافقية كنموذج لنظام الحكم.

الديمقراطية التوافقية مصطلح حديث النشأة واسع الانتشار، لذا لابد لنا من تعريفه وبيان خصائصه في فرعين متتاليين:

الفرع الأول: تعريف الديمقراطية التوافقية.

تعرف الديمقراطية التوافقية بأنها "إنموذج تجريبي معياري، وفي الآن ذاته يعتبر شكل من أشكال الحكم من خلال إئتلاف واسع من الزعماء أو النخب السياسية من كافة مكونات وطبقات المجتمع المتعدد، والذي يطبق في الدول ذات الانقسامات الاجتماعية- السياسية، أي المنقسمة على نفسه إفقياً فهو النموذج القائم على حكم الأغلبية مع حماية حقوق الأقلية" [1]

وكذلك عرفت بأنها "منح القوى السياسية التي تعبر عن مصالح الطوائف المكونة للمجتمع حق الفيتو المتبادل من أجل إيقاف قرارات القوى السياسية الأخرى، عند إتخاذها قرارات تضر بمصالحها بغض النظر عن حجم الكتلة، وذلك مع إفتراض وجود إنقسام وصراع مجتمعي خطير لا يمكن إحتوائه إلا عبر هذه الصيغة من الحكم"[2]، فهو نوع من النظم السياسية بوصفه جمعاً لوحدات مكونة لاتفقد هويتها عند الاندماج

(1) شاكر الانباري، الديمقراطية التوافقية "مفهومها ونماذجها"، معهد الدراسات الاستراتيجية، بغداد، 2007، ص5.

(2) رشيد عمارة، الديمقراطية التوافقية "دراسة السلوك الإنتخابي العراقي"، مجلة جامعة السليمانية، العدد (39)، تشرين الثاني، 2010، ص131.

في شكل من أشكال الاتحاد[1]. فضلاً عن كونها استراتيجية إدارة النزاعات من خلال التعاون والوفاق بين مختلف النخب بدلاً من التنافس وإتخاذ القرارات بالاكثرية فالديمقراطية التوافقية آلية مستحدثة لإدارة المجتمع المتعدد والمتنوع بتقاسم السلطة مع جميع مكوناته وإتخاذ القرارات بالأغلبية مع ضمان حقوق الأقلية إرضاءً للجميع[2] .

الفرع الثاني: خصائص الديمقراطية التوافقية.

للديمقراطية التوافقية مجموعة من الخصائص التي تمييزها عن غيرها من أنواع الديمقراطيات، باعتبارها أسلوب ديمقراطي متطور منها:

أولاً: الائتلاف الواسع: أي وجود أئتلاف سياسي أو حكومي أو تحالف ممثل لجميع فئات المجتمع التعددي، عن طريق حكومة أئتلافية ذات قاعدة واسعة، يعمل الجميع على إنجاحه بغية تحقيق الاستقرار السياسي[3]. ويمثل حجر الأساس للديمقراطية التوافقية على أن يتمتع هذا الائتلاف بأغلبية وليس أغلبية مهيمنة، لكي لا ينعدم الأحساس القوي لدى النظام السياسي بوجود التعددية والانقسامات.[4]

ثانياً: الفيتو المتبادل: ويراد به حق النقض اذ يمثل معياراً مهماً من غير الممكن الاستغناء عنه لتشكيل حكومة إئتلافية فهو بمثابة المكمل للأساس الأول (الإئتلاف الواسع)، والقدرة على إستيعاب جميع أو أغلب مكونات المجتمع، من خلال منحها هذا الحق كضمانة في مواجهة القرارات التي يتخذها الائتلاف بأغلبية

(1) عدنان عاجل عبيد، وحيدر عبدالامير علي، التنظيم الدستوري للديمقراطية التوافقية وإنعكاساتها على التجربة العراقية، مجلة مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية، العدد (27)، 2009، ص60.

(2) شاكر الأنباري، المصدر السابق، ص9.

(3) عبدالعظيم حافظ، الديمقراطية التوافقية في العراق بعد عام 2003 "الواقع، الأشكالية، الحلول"، المجلة السياسية والدولية، العدد(35-36)، 2017، ص515.

(4) عدنان عاجل عبيد، المصدر السابق،ص465 للمزيد ينظر: آرنت ليبهارت، الديمقراطية التوافقية في مجتمع متعدد، ترجمة: زينة حسني، معهد الدراسات الاستراتيجية، بغداد، 2006، ص48-50.

الأصوات[1]، لكي يحد من احتمال قيام دكتاتورية الأكثرية كآلية دستورية وقانونية، يسمح للفئات المختلفة بمنع صدر نمط معين من القرارات.[2]

ثالثاً: النسبية: ويقصد بها اعتماد التوزيع النسبي أو ما يدعى بقاعدة النسبية في التمثيل السياسي والمجتمعي في مختلف المجالات[3]، فهي النموذج الذي تؤثر فيه كل الجماعات في صنع القرار نسبة إلى قوتها، مما يمهد الطريق لإزالة عدد كبير من المعوقات والمشاكل المسببة للإنقسامات من خلال عملية صنع القرار، وبالتالي التخفيف في أعباء الحكم التوافقي، مما يجعلها بمثابة الركيزة المحورية في المجتمعات المتعددة كما أنها مرتكزة بقوة مبدأ الائتلاف الواسع أو الكبير [4] وتنعكس النسبية في الديمقراطية التوافقية بحسب ليبهارت في التوزيع العادل للمناصب في الإدارة العامه والموارد وفق ثقلها، علاوة على إشراك الفئات المؤتلفة في آليات ومواقع صنع القرار بصورة تتناسب مع حجمها وذلك عن طريق التوافق والاجماع. [5]

المبحث الثاني: التوافق السياسي في لبنان والعراق.

للتوافق السياسي في كل من لبنان والعراق أسسها الخاصة، لذا فقد خصص هذا المبحث لتناول تلك الأسس وقسم الى مطلبين: الأول أسس التوافق السياسي في لبنان، والثاني مخصص لأسس التوافق السياسي في العراق، وعلى النحو الآتي:

---

(1) حسن تركي عمير، أشكاليات التحول الديمقراطي في العراق "دراسة في الديمقراطية التوافقية"، مجلة جامعة ديالى للبحوث الانسانية، العدد (58)، 2014، ص144.

(2) رشيد عمارة، المصدر السابق، ص135-136.

(3) آرنت ليبهارت، المصدر السابق ص67-68.

(1) Sayran Eliassi, “Consociational democracy as a tool for conflict resolution in plural societies : Power-sharing in Turkey”, Department of Political Science. Lund University. P 08. In The Following Link:

www.lup.lub.lu.se/luur/download?func=downloadFile&recordOId=4448385&fileOId=4461676

اخر زيارة في 2021/10/20 الساعة العاشرة ونصف صباحا

(5) رغيد الصلح، الديمقراطية التوافقية في اطارها العالمي واللبناني ، برنامج الامم المتحدة الانمائي UNDP ، سلسلة الدراسات والمعلومات ، بيروت ،2007، ص23.

المطلب الأول: أسس التوافق السياسي في لبنان.

للتوافق السياسي في لبنان مجموعة من الأسس منها:

الفرع الأول: التركيبة الاجتماعية للمجتمع اللبناني.

يعتبر التشكيل الاثني من أبرز مميزات المجتمع اللبناني، حيث ينقسم إلى عرب، أرمن، كورد، ومن ناحية الاعتقاد الديني فينقسمون إلى مسلمين، مسيحيين، الموحدون الدروز، العلويين، والمسلمون فيها ينشطرون إلى شيعة، سنة، علوية ، الاسماعيلية، أما المسيحيين فينقسمون الى موارنة، والروم الارثوذكس، الروم البروتستانت، الأرمن الكاثوليك، الأرمن الأرثوذكس، الاشوريون، الكلدان، السريان، الاقباط، اللاتين، الانجيليوين.

الشكل رقم (1)

عدد افراد المكونات الاجتماعية في المجتمع اللبناني

المكون الاجتماعي	عدد السكان
الموارنة	242.308
الارثوذكس	52.936
الكاثوليك	31.936
البروتستانت	2.815
الدروز	47.290
الشيعة	23.413
السنة	14.529

الجدول من اعداد الباحث بالاعتماد على: علي عبد فتوني، تاريخ لبنان الطائفي، دار الفارابي، بيروت، 2013، ص69.

الفرع الثاني: بنية نظام الحكم في لبنان.

نظام الحكم في لبنان مبني على مجموعة من المؤسسات المتناسقة، وهي:

أولاً: رئاسة الدولة: فبعد أن حصلت لبنان على استقلالها في 22 من شهر تشرين الأول عام 1943، سيرت الدولة من خلال وثيقة قانونية بمثابة (عقد إجتماعي) عرفت بالميثاق الوطنى، والتي جاءت كإتفاق عرفي غير مدون بين الرئيس بشارة الخوري (رئيس الجهورية (المسيحي / الماروني) ورئيس الوزراء رياض الصلح (لمسلح / السني)[1]، وأما نيابة رئاسة الوزراء ورئاسة مجلس النواب فيكون مسيحياً أرثوذكسيا[2]، كتعبير فكرة الديمقراطية التوافقية المبنية على اساس الائتلاف الكبير، حيث تبعها فيما بعد تخصيص منصب رئيس مجلس النواب للمسلمين الشيعة. أي ممارسة الديمقراطية التوافقية بتوزيع الصلاحيات والمسؤوليات فيما بين الرئاسات الثلاث (رئاسة الدولة، رئاسة مجلس النواب، ورئاسة الحكومة)[3]، مما يمنح للطوائف أو المكونات الاجتماعية الثلاث شعوراً بالارتياح وعدم التعرض للغبن السياسي والاحباط الذي يعتري بعض المكونات عندما تشعر أن صوتها غير مسموع[4]

ثانياً: السلطة التشريعية: وتتكون من مجلسين، مجلس النواب، ومجلس الشيوخ، وعلى النحو الآتي:

1- مجلس النواب: تنص المادة (24) من دستور جمهورية لبنان أن: (مجلس النواب يتألف من أعضاء منتخبين، ويكون عددهم بحسب القانون) ولم يذكر أية صيغة طائفية، لأن القانون الذي تم إحالته إليه قد فصل في ذلك، ومعروف أن الدستور يحدد الصيغ العامة ويحول التفاصيل إلى القوانين التي تفصل في الدقائق، ولكن يبدو أن التوافق السياسي قد أثر على صناع القرار اللبناني، وصائغي الدستور بشكل خاص، فشعروا أنه بات ضرورياً إدراج الصيغ الطائفية على الدستور ليتم الحفاظ عليها، حيث أن التعديل الأخير

(1) عباس أبو صلاح، الأزمة اللبنانية 1958 في ضوء وثائق يكشف عنها لأول مرة، العربية للمنشورات، لبنان، 1998، ص23.

(2) أرنت ليبهارت، المصدر السابق، ص226.

(3) رغيد الصلح، المصدر السابق ،ص41.

(4) خيري عمر ومحمد الزواوي، التحولات في حركات الشعوب العربية (2018-2019)، السمات والدلالات والمستقبل والانعكاسات، مجلة دراسات شرق أوسطية، مركز دراسات الشرق الأوسط، العدد (92)، السنة (24)، صيف 2020، عمان، ص58.

للدستور اللبناني عام 1990 قد أضاف فقرة خاصة وهي: (يتم إنتخاب النواب بتساوي بين المسيحيين والمسلمين) فأصبح البرلمان اللبناني مكوناً من (128) عضواً ينتخبون وفق عدد محدد من المسيحيين والمسلمين، والذين ينقسمون إلى عدد من الطوائف.

وأما رئاسة المجلس فقد حدده الميثاق الوطنى بأنه حق للمسلمين الشيعة، رغم أنه في بداية تكوين مجلس النواب أثناء فترة الانتداب الفرنسي قد تولى رئاسة المجلس أشخاص ذوي إنتماءات مذهبية مختلفة[1]

الشكل رقم (2)

توزيع المقاعد البرلمانية وفق القومية والطوائف الدينية

المسيحيون		المسلمون	
الموارنة	34	السنة	27
روم الارثوذكس	14	الشيعة	27
الروم الكاثوليك	8	الدروز	8
أرمن الأرثوذكس	5	العلويون	2
أرمن الكاثوليك، الانجيليون، اقليات مسيحية	3 (1) لكل منها	الكورد، الاسماعيلية	0
64 مقعد		64 مقعد	
128 مقعد			

الجدول من اعداد الباحث بالإعتماد على: محمد الامين بن لولو، راهام علي، النظام السياسي اللبناني "دراسة في المؤسسات والفواعل، رسالة ماجستير مقدمة الى مجلس كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، جامعة 20 أوت 1955، سكيكدة – الجزائر، ص42.

(1) يوسف بن يزة، الدولة والطائفية في عصر العولمة "دراسة في بنية الدولة الحديثة – لبنان نموذجاً")، إطروحة دكتوراه مقدمة الى مجلس كلية الحقوق والعلوم السياسية – قسم العلوم السياسية بجامعة حاج لخضر، باتنة – الجزائر، 2013، ص164.

2–مجلس الشيوخ: وهي الغرفة الثانية في السلطة التشريعية اللبناني، والذي أنشئ بموجب الدستور اللبناني لسنة 1926، ومن ثم الغي بموجب لقانون الدستوري لسنة 1927 وضم أعضاؤه لمجلس النواب[1]، ومن ثم أعيد تشكيله سنة 1990، وفق البند السابع من وثيقة الوفاق الوطنى الذي ينص على أنه: (مع انتخاب أول مجلس نواب على أساس وطني لا طائفي يستحدث مجلس للشيوخ تتمثل فيه جميع العائلات الروحية وتنحصر صلاحياته في القضايا المصيرية)[2]. ويمثل عن كل طائفة شخصين في المجلس، ويكون كفيلاً لحقوق الاقليات في التمثيل ضمن الهيئة التشريعية، إلا أنه لم يستحدث في الواقع لأنه اشترط لإنشائه التخلي التام عن نظام الطائفة السياسية. [3]

ثالثاً: السلطة التنفيذية: وهي الحكومة، أي السلطة التي يتولاها رئيس الجمهورية الذي يتمتع بصلاحيات واسعة فيها، كونه يرأس المجلس الأعلى للدفاع وهو القائد الأعلى للقوات المسلحة [4]. ويرأس السلطة رئيس مجلس الوزراء وهو رئيس الحكومة، ويمثلها ويتحدث بإسمها ويعتبر مسؤولاً عن تنفيذ السياسة العامة التي يضعها المجلس ويتمتع بكثير من الصلاحيات كنائب رئيس المجلس الاعلى للقضاء، ويطرح سياسة الحكومة أمام مجلس النواب، ومسؤول عنها أمامها ، اما مجلس الوزراء اللبناني فتناط مهامه لرئيس المجلس وهو مكون من مجموعة من الوزراء يشكلونه جميعاً مع رئيس مجلس الوزراء، ومن مهامها وضع السياسات العامة للدولة، وصياغة المشاريع وسن القوانين وإصدار المراسيم التنظيمية وإتخاذ القرارات اللازمة لتنفيذها

(1) محمد الامين بن لولو، راهام علي، النظام السياسي اللبناني "دراسة في المؤسسات والفواعل، رسالة ماجستير مقدمة الى مجلس كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، جامعة 20 أوت 1955، سكيكدة – الجزائر، ص43.

(2) الدستور اللبناني، ص2.

(3) خالد مزابية، الطائفة السياسية وأثرها على الاستقرار السياسي "دراسة حالة لبنان"، رسالة ماجستير مقدمة الى مجلس كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، بجامعة قصدي مرباح ورقلة – الجزائر، 2013، ص42.

(4)جمال عيسات، الحرب الاهلية للبنانية "التطور والتداعيات"، رسالة ماجستير مقدمة الى مجلس كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، جامعة محمد بوضياف، الجزائر، 2016، ص14–20.

والعمل على تنفيذ الخطط البرامج والقوانين والقرارات. والاشراف على أعمال جميع أجهزة الدولة المدنية، والعسكرية والامنية ويرأسها رئيس وزراء مسلم سني [1].

وهذا المجلس مكون وفق العرف الدستوري من 30 عضواً (ستة من الموارنة، اربعة من الروم الارثوذكس، ثلاثة من الكاثوليك اليونانيين، اثنين من الارثوذكس الأرمن، سبعة من السنة، خمسة من الشيعة، وثلاثة من الدروز) [2].

رابعاً: السلطة القضائية: كعنصر ضامن لخضوع المواطنين حكاماً ومحكومين لسيادة القانون، ولتأمين التوافق فقد عملت السلطة القضائية كذلك إلى جاب السلطتين التشريعية والتنفيذية، مع مسلمات العيش المشترك وحقوق المواطنين الاساسية المضمونة دستورياً، فقد شكل المجلس الأعلى لمحاكمة الرؤساء والوزراء، وسن بقانون خاص بأصول المحاكمات المدنية الخاصة، وشكل كذلك مجلس دستوري لتفسير الدستور ومراقبة القوانين والبت في فض المنازعات والطعون الناشئة عن الإنتخابات، وتدعيماً لاستقلال القضاء يتم إنتخاب عدد معين من أعضاء مجلس القضاء الأعلى من قبل السلطة القضائية نفسها[3]

وتأميناً لمبدأ الإنسجام بين الدين والدولة، فيحق لرؤساء الطوائف اللبنانية مراجعة المجلس الدستوري فيما يخص مسائل الأحوال الشخصية، وفق مبدأ حرية المعتقد وممارسة الشعائر الدينية، وحرية التعليم الديني[4]

وكما نعرف فحق النقض (الفيتو) يأخذ اشكال ثلاث، الاول مقنن في دستور الدولة كتجربة نمسا التوافقية، والثاني عرف متداول غير منصوص عليه في الدستور، إلا أنه يتكرس مع الوقت ليصبح جزءاً من التراث والتقاليد السياسي كما في التجربة السويسرية والهولندية، وأما الشكل الثالث فهو حق النقض المتبادل المختلطبمعنى وجود نصوص دستورية في مجالات محددة ويكون عرفاً غير منصوص في مجالات أخرى

(1) خالد مزابية، الطائفة السياسية وأثرها على الاستقرار السياسي "دراسة حالة لبنان"، رسالة ماجستير مقدمة الى مجلس كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، بجامعة قصدي مرباح ورقلة – الجزائر، 2013، ص28.

(2) رغيد الصلح، المصدر السابق، ص40.

(3)عزمي بشارة، في مفهوم الديمقراطية التوافقية وملاءمتها لحل الصراعات الطائفية "نموذجا ايرلندا ولبنان"، مجلة سياسات عربية، العدد (35)، كانون الثاني، 2018، ص13.

(4)خالد مزابية، المصدر السابق، ص30.

كما في التجربة البلجيكية[1]، فبالنسبة للتجربة اللبنانية فهو مأخوذ بالشكل الثاني، أي المنصوص عليه في بعض المجالات والمعمول به كعرف دستوري في مجالات أخرى، وكما هو ملاحظ فإن المسيحيين الموارنة قد شغلوا مناصب أكثر من المسلمين، وذلك نسبة إلى عدد سكان المسيحيين الموارنة الاكثر بقليل من نسبة عدد السكان المسلمين، وفق التعداد السكاني لعام 1932، وبالرغم من تزايد أعداد المسلمين وتراجع اعداد المسيحيين الملحوظ، إلا أن الصيغة بقيت كما هي ودون اي تغيير والتي كانت سبباً في بعض الازمات في البلاد، حيث تعرضت لبنان بسبب هذا الديناميكية الديموغرافية وعدم تغيير الحصص والمناصب وفقها مواجهات عنيفة وتكرار في أزمات وطنية كبيرة[2]، وما الحرب الأهلية اللبنانية عام 1975 إلا مثالاً واضحاً على ما تقدم، حيث عكست في طبيعتها عمق الانشطار المذهبي في المجتمع اللبناني، والتي كانت من تجليات تأثير التوافق السياسي على بناء النظام السياسي في لبنان، ومن ثم تأثير نسبة تمثيل كل مكون إجتماعي على طبيعة التوافق نفسه، فكان إفرازات تلك الحرب انه نجم عنها ابرام إتفاق الطائف عام 1989، نتيجة الخوف من تهديد حقيقي بإنهيار الدولة ونظامها السياسي وبنائه وبنيته، فكان الإتفاق حول نوع جديد من التوافق السياسي ومن أبرزه حصر صلاحيات السلطة التنفيذية ونقلها من رئاسة الجمهورية الى مجلس الوزراء، وترسيخ مبدأ التكافؤ بين المسلمين والمسيحيين في السلطتين التشريعية والتنفيذية والمناصب الأخرى العليا المدنية بغض النظر عن التطورات السكانية في المستقبل فبرزت تجاذبات وتخلخلات في الكثير من المعادلات السياسية التي تم صياغتها، وعدلت فيما بعد وفق مطاليب القوى السياسية المنبثقة من المكونات الاجتماعية للمجتمع اللبناني.[3]

المطلب الثاني: أسس التوافق السياسي في العراق.

(1) علي عباس خلف، الديمقراطية التوافقية "دراسة دستورية في دستور جمهورية العراقي لسنة 2005"، مجلة كلية المأمون، العدد (31)، 2018، ص85.

(2) Imad Salamey, "FAILING CONSOCIATIONALISM IN LEBANON AND INTEGRATIVE OPTIONS", International Journal of Peace Studies, Vol (14), N° 2, Autumn/Winter 2009, P87

(2) Joseph Bahout, THE UNRAVELING OF LEBANON'S TAIF AGREEMENT Limits of Sect-Based Power Sharing. Washington, DC : Carnegie Endowment for International Peace, May 2016, P 04.

بعد تغيير نظام الحكم في العراق سنة 2003، تم العمل على بناء نظام سياسي جديد مبني على أسس الديمقراطية التوافقية ليتم تمثيل جميع مكونات المجتمع العراقي، لذا كان التوافق السياسي مصطلحاً شائع الاستعمال نظرياً وعملياً وعلى مختلف الاصعدة، فتم دراسة المجتمع العراقي من أبعاد مختلفة (القومية، اللغة، الدين، المذهب، الطائفة، العرق، الانتماء الفكري، النوع الاجتماعي، ... الخ)، لكي تمثل جميع المكونات الاجتماعية بشكل متوافق كل وفق حجمه، ليتم إستيعاب جميع الطاقات وعدم إهمال اي منها، أضافة الى إشباع حاجات التمثيل ضمن منظومة الحكم (النظام السياسي الحاكم) في البلد، وهذا يوجب علينا الاطلاع على التركيب الاجتماعي للمجتمع العراقي، وبنية النظام السياسي في العراق ، لمعرفة دور التوافق السياسي في العراق على بناء نظامه السياسي، وسنتناول ذلك في المطلبين التاليين:

الفرع الأول: التركيب الاجتماعي للمجتمع العراقي:-

يتميز العراق بتنوع عرقي وديني، فيشكل العرب الغالبية العظمى فيه يليهم الكورد ثم التركمان ومن ثم تليهم مجموعات عرقية أصغر كالكلدانيين والسريان والاشوريين، ويضمن الدستور العراقي الحفاظ على الهوية الاسلامية لغالبية الشعب، كما ويضمن كامل الحقوق الدينية لجميع الأفراد في حرية العقيدة والممارسة الدينية، كالمسيحيين، والايزيديين، والصابئة المندائيين[1]

فأغلبية المجتمع العراقي يتكون من العرب (السنة والشيعة) حوالي 75 %، ويشكل الكورد (الزرادشيين(المجوس الكرد)، الكاكائية، الفيليين (الكورد الشيعة)، الكورد الايزيديين) نسبة 18% اما التركمان (الشيعة والسنة) فهم 25% ومن ثم المسيحيين (الارثوذكس، الكلدان، الاشوريون واليعاقبة) يمثلون 3% واما لصابئة المندائيين 1% وكذلك الشركس اقل من 1% والأرمن اقل من 1% والبهائيين يقدر عددهم بخمسة الالف شخص واليهود يعدون بالعشرات فقط [2]، وقد شكل عنصر الهوية أزمة سياسية كبيرة، تتعلق بتكوين شعور مشترك بين افراد المجتمع العراقي على أنهم متميزون عن غيرهم من المجتمعات، وافتقاراهم إلى هوية وطنية جامعة، بل كانت الهويات الفرعية (التحتية) أقوى تلك الهويات التي لم تنصهر وتندمج في إطار الهوية الوطنية الشاملة، فكانت الأخيرة عبارة عن هوية ذات بنية هشة متقطعة الأوصال تساعد على ديمومة

(1) وذلك وفق المادة (14) من الدستوري العراقي النافذ لسنة 2005.

(2) مي الزعبي ، التشكيلات السكانية في العراق ، مقالة ، متاحة على الرابط الاتي:

https//www.aljazeera.net.

التوتر والعنف في الوضع السياسي والاجتماعي في دولته [1]، وأن الكثير من القوى السياسية كانت تعمل بعقلية إقتسام السلطة، دون العمل على إيجاد وعي جديد بمفهوم الدولة، لذا كان الوعي السياسي العراقي ضعيف بنيوياً فيما يتعلق بإدراك خصوصية ومعنى الهوية الوطنية الشاملة. [2]

الفرع الثاني: بنية النظام السياسي في العراق:

يتألف نظام الحكم في العراق من ثلاث سلطات أساسية تترابط فيما بينها وفق مبدأ الفصل بين السلطات، وهي السلطة التشريعية والسلطة التنفيذية والسلطة القضائية، وهي تتشكل وفق معادلة تم رسمها وفق مبدأ الديمقراطية التوافقية التي تسمى في العراق بنظام المحاصصة، والتي تتشكل وفق الاستحقاق الانتخابي، وهي على النحو الاتي:

اولاً: السلطة التشريعية: تتكون هذه السلطة من مجلسين، هما مجلس النواب، ومجلس الاتحاد، ويضم مجلس الاتحاد ممثلين عن الاقاليم والمحافظات غير المنتظمة في اقليم، غير أنه بالرغم من عدم صدور قانون خاص ينظم هذا المجلس فإنه ما زال غير مفعل، ولا وجود له على أرض الواقع، لذا فإن السلطة التشريعية في العراق عملياً مؤلفة من مجلس النواب وحده [3]، ولكي يتم تطبيق التوافق السياسي فقد راعى المشرع العراق وجرى عليه العرف الدستوري على أن يكون هناك مقاعد مخصصة لبعض المكونات عن طريق نظام كوتا الاقليات، فقد خصصت خمس مقاعد للمسيحيين عن محافظات (بغداد، نينوى، كركوك، دهوك وأربيل) وهي مناطق تواجدهم، وخصص مقعد واحد للمكون الايزيدي عن محافظة نينوى، ومقعد واحد للمكون الصابئي عن محافظة بغداد، ومقعد واحد لمكون الشبكي عن محافظة نينوى. [4]

ثانياً: السلطة التنفيذية: وهي منقسمة بين رئيس الجمهورية ورئاسة مجلس الوزراء، وعلى النحو الآتي:

---

(1)حليم بركات، المجتمع العربي المعاصر بحث استطلاعي اجتماعي، ط٧ ، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠١، ص٥٠؛ سليم مطر، الذات الجريحة أشكالات الهوية في العراق والعالم العربي (الشرق متوسطي)، ط٤، مركز دراسات الأمة العراقية، بغداد، ٢٠٠٨، ص ٣٦٣ .

(2)ميثم الجنابي، العراق ومعاصرة المستقبل، دار المدى، دمشق، ٢٠٠٤، ص ٤٦.

(1) للمزيد ينظر المادتين (48، 56) من دستور جمهورية العراق النافذ لسنة 2005 وتعديلاته.

(4) ينظر المادة (11/ ثانياً) من قانون انتخاب اعضاء مجلس النواب العراقي لسنة، والمادة ( ) من قانون انتخاب أعضاء مجلس النواب العراقي رقم (9) لسنة 2021 النافذ حالياً.

1 – رئيس الجمهورية: ويتم إنتخابه من قبل أعضاء مجلس النواب، وقد جرى العرف على أن يكون كوردياً يتم ترشيحه من بين القوائم الكوردستانية المتحالفة وعلى وجه الخصوص الاتحاد الوطني الكوردستاني، وقد تم في الاونة الاخيرة وبعد اختلال التوازن بين قوة كل من الحزب الديمقراطي الكوردستاني والاتحاد الوطني الكوردستاني أن يحاول الديمقراطي الحصول على هذا المنصب، ولرئيس الجمهورية مجموعة من الصلاحيات أغلبها تشريفية منحت له دستورياً منها إصدار العفو الخاص بتوصية من رئيس مجلس الوزراء فيما يتعلق بالحق الخاص والمحكومين بإرتكاب الجرائم الدولية والارهاب، والفساد المالي والاداري، والمصادقة على المعاهدات والاتفاقيات الدولية بعد الموافقة عليها من قبل مجلس النواب، علاوة على ذلك فإنه يصادق ويصدر القوانين التي يسنها مجلس النواب، ودعوة مجلس النواب المنتخب إلى الإنعقاد، ومنح الاوسمة والنياشين، وقبول السفراء، وإصدار المراسيم الجمهورية، والمصادقة على أحكام الاعدام، والقيادة العليا للقوات المسلحة لأغراض التشريف والاحتفال، وممارسة أية صلاحية رئاسية أخرى واردة في دستور العراق النافذ لسنة 2005[1]

2 – رئاسة مجلس الوزراء: ويتم منحه لرئيس الكتلة الاكبر برلمانياً، أو من يتم ترشيحه من قبل الكتلة بالتوافق مع الكتل الاخر عن طريق الاتفاقات بين الكتل، ومن ثم منحه أصوات أعضاء مجلس النواب، وقد جرى العرف أن يكون عربياً شيعياً، ومن اهم المهام المناطة اليه[2] إعداد مشروع الموازنة العامة والحساب الختامي وخطط التنمية، إصدار الانظمة والتعليمات والقرارات بهدف تنفيذ القوانين، تسمية أعضاء وزارته، وعرض منهاج الوزارة على مجلس النواب، وهو مسؤول على السياسة العامة للدولة، والقائد العام للقوات المسلحة، ويقوم بإدارة مجلس الوزراء، ويترأس اجتماعاته، وله الحق في إقالة الوزراء بموافقة مجلس النواب، وله الحق في التدخل في جميع شؤون الوزارات المختلفة لصفته المسؤول الاداري الاعلى لمجلس الوزراء. [3]

([1]) المادة (73/ أولاً، ثانياً، ثالثاً، رابعاً، خامساً، سادساً، ثامناً، تاسعاً، عاشراً) من دستور جمهورية العراق النافذ لسنة 2005.

(2) منحت صلاحيات هذا المجلس وفق المادة (80– أولاً، ثانياً، ثالثاً، رابعاً، خامساً، سادساً) من الدستور العراقي النافذ لسنة 2005. للمزيد حول مجلس الوزراء العراقي ينظر : علي يوسف الشكري ، مجلس الوزراء العراقي من الاحتلال الى الاستقلال ط1 مكتبة زين الحقوقية والادبية لبنان ،2018 ص204–211.

(3) محمد قدري حسن، رئيس مجلس الوزراء في الانظمة البرلمانية المعاصرة، دار الفكر العربي، القاهرة، 1986، ص65، جواد الهنداوي، النظام السياسي على ضوء الدستور الاتحادي العراقي، دار الرافدين للطباعة والنشر والتوزيع، بغداد،2006، ص49. للمزيد ينظر: محمد أنس قاسم جعفر، النظم السياسية والقانون الدستوري، دار النهضة العربية، القاهرة، 1999، ص151.

ثالثاً: السلطة القضائية: على الرغم من أن القضاة أشخاص غير سياسيين، إلا أنهم يتشاركون مع المشرعين والتنفيذيين ومع رؤساء الدوائر الادارية في ممارسة القوة السياسية التي تتمخض عنها مسؤولية تكوين أو صنع السياسة العامة للدولة [1]، ومن هذا الباب فبناء النظام السياسي في العراق من ناحية السلطة القضائية قد خضعت أيضاً لتوزيع المناصب فيما بين المكونات الاجتماعية للمجتمع العراقي لما لها من أهمية، حيث أن المحاكم تكتسب ذلك الدور من خلال سلطتها القضائية، فالمراجعة القضائية عادة هي من سلطات المحاكم التي تقرر من خلال دستورية وشرعية النصوص وعدم تعارضها مع القوانين النافذة [2]، تلك القوانين التي تمس الحياة اليومية للمواطنين المنتمين لفئات أو مكونات اجتماعية مختلفة لها إحتياجاتها الخاصة، التي يجب أن تراعى سواءً من ناحية الدين، أو المذهب، أو الطائفة، أو القومية، وما إلى آخره، وبالنسبة للعراق فسمة النزاع يسود عملية التوافق السياسي من قبل القوى السياسية ونخبها (بعكس المواطنين)، وهو نزاع من النوع الذي يميل إلى النزاع الهدام، لذلك فالديمقراطية التوافقية والتوافق السياسي برمته مهدد في أية لحظة، لأن القوى السياسية دائماً تهدد باللجوء إلى الاستحقاقات الإنتخابية وتشكيل حكومة أغلبية، أو حكومة وحدة وطنية بعيداً على التوافق السياسي، الذي لا يضمن معه القدرة على تجاوز الانقسامات والدخول في برنامج مشترك مع الفئات القطاعية الأخرى، وعدم قدرتها كذلك على الالتزام بالحفاظ على النظام السياسي القائم على توافق النخب بوصفه السبيل الأمثل للحفاظ على النظام والاستقرار السياسي، وعدم تمكنه من إستيعاب المطالب والمصالح المختلفة لكل الفئات القطاعية الأخرى، علاوة على عدم تمكن النخب المكونة للإئتلاف الكبير مدركة لمخاطر التشظي السياسي والفشل في الوصول إلى توافق، حيث أن ما هو مشار إليه أعلاه يعتبر ليبهارت من شروط تمتع الائتلاف بالائتلاف الواسع كذلك من الملاحظ أنه لم يتم إجراء الكثير من التعديلات على صيغة الحكم ونظامه، منذ نشأته سنة 2003 ولحد الان[3].

(1) فهمي خليفة الفهداوي، السياسة العامة منظور كلي في البنية والتحليل ،ط1، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة ، عمان ،2001، ص217.

(2) وصال نجيب العزاوي، مبادئ السياسة العامة، دار اسامة للنشر والتوزيع، عمان، 2004، ص47.

(3) حارث حسن، التجربة التوتفقية في العراق "النظرية والتطبيق والنتائج، مجلة سياسات عربية، العدد (23)، تشرين الثاني، 2016، ص40.

الخاتمة:

في الخاتمة توصلنا إلى عدد من الاستنتاجات، وكان لنا جملة من التوصيات، وهي:

أولاً- الاستنتاجات:

1- التشابه بين الحالتين اللبنانية والعراقية من خلال وجود البعد الطائفي والديني المتوغل على البعد السياسي، الذي يعمل على بلورته، وتحقيق مصالح المكونات الاجتماعية وتلبية إحتياجاتها أكثر من تكريسها للبعد الوطنى في حل المشكلات الحياتية وتلبية إحتياجات المواطن.

2- انتج توغل البعد الإثني للمكونات الاجتماعية على البعد السياسي في عرقلة التطور السياسي ونظام الحكم وساهم في إفساد الثقافة السياسية التي عانت هي الأخرى من عدم التطور بإتجاه المصلحة الوطنية في البلدين محل الدراسة.

3- يعزى توغل البعد الطائفي على البعد السياسي الى عودة كل طائفة إلى هوياتها الفرعية لتحقيق مصالحها على حساب مصالح المكونات الاجتماعية الأخرى.

4- تتميز الحالتين بوجود إمتدادات إثنية لأغلب المكونات الاجتماعية خارج حدود الدولتين، فللشيعة في لبنان والعراق كذلك إمتدادات إثنية اقليمية، كذلك العرب السنة، والكورد في العراق والمسيحيين في لبنان وهكذا، وتؤثر تلك الامتدادات على المشهد السياسي ومطالبات تلك المكونات وبالتالي تؤثر بشكل أو بآخر على النظام السياسي في الدولتين ونوع النزاعات ومستوياتها.

5- ان نسب سكان مكون معين في البلدان محل الدراسة تتزايد وتنقص مع مرور الزمن، إلا أن الصيغة التوافقية تبقى كما هي ودون اي تغيير، فأصبحت سبباً لإثارة تصعيد بعض الازمات والنزاعات، بسبب عدم مرونة النظام السياسي في التأقلم والتكيف مع تلك الاختلافات في البنية الاجتماعية للسكان والتي من المفترض ان تتماشى مع المتغيرات الحاصلة فيها.

6- في العراق يتجه سلوك المواطن العراقي في كثير من مدنه ومناطقه، نحو الهوية الوطنية بالتصويت لمن هو أكفأ متجاوزاً الهويات الفرعية، وقد ظهر ذلك جلياً في إنتخابات مجلس النواب لسنة 2021، إذ حدث تغييراً في الخارطة التقليدية والتحالفات المتعارف عليها منذ سنين، وهي بادرة جيدة تشير بأن هناك وعياً ديمقراطياً ووعياً إنتخابياً ينتشر بين العراقيين وتعد ثورة تشرين في عام 2019 خير مثال على بلورة هذا الوعي.

Conclusion:

In conclusion, we have reached several conclusions and have a set of recommendations:

1. Similarities between the Lebanese and Iraqi situations can be observed through the deep-seated sectarian and religious dimensions that have infiltrated the political realm. This has led to prioritizing the interests of social components and meeting their needs over national interests in resolving vital issues and addressing citizen needs.

2. The penetration of the ethnic dimension of social components into the political sphere has hindered political development and governance systems. It has also contributed to the corruption of the political culture, which itself has failed to evolve towards national interests in the studied countries.

3. The penetration of the sectarian dimension into the political sphere can be attributed to each sect's return to its sub-identities to achieve its own interests at the expense of other social components.

4. Both cases are characterized by the presence of ethnic extensions of most social components beyond the borders of the two countries. The Shia in Lebanon and Iraq, as well as the regional Sunni Arabs, Kurds in Iraq, and Christians in Lebanon, have ethnic extensions. These extensions impact the political landscape, the demands of these components, and consequently affect the political system in both countries and the nature and intensity of conflicts.

5. The population ratios of certain components in the studied countries fluctuate over time, yet the consociational formula remains unchanged. This has become a cause for escalating crises and conflicts, as the political system fails to adapt and adjust to these differences in the social structure of the population and the changes occurring within it.

6.In Iraq, the behavior of Iraqi citizens in many cities and regions tends towards national identity, voting for those who are most capable and surpassing sub-identities. This was evident in the parliamentary elections in 2021, where there was a change in the traditional map and established alliances. This is a positive indication that there is a growing democratic and electoral awareness among Iraqis. The October Revolution in 2019 serves as a prime example of the crystallization of this awareness.

ثانياً- التوصيات:

1- إجراء دراسات استشرافية (مستقبلية) مستفيظة حول ضرورات و تداعيات و متطلبات التوافق السياسي في كل الدولتين على حدة، لمعرفة إتجاه الديمقراطية فيهما وكشف نقاط الضعف ومواطن القوة، بغية تحسين التجربتين وعدم توجه الديمقراطية فيهما نحو دكتاتورية الأغلبية، أو ما شابه ذلك.

2- عمل تحليل نزاع ميداني لمعرفة النزاعات الكامنة في الدولتين، وإدارتها كي لا تكون نزاعات هدامة عنيفة، بل صبها في قالب سياسي ديمقراطي يمكن الاستفادة منها في تطوير التجربة الديمقراطية فيهما، وذلك بكيفية الاستفادة من التوافق السياسي في بناء الانظمة السياسية لدول متعددة والاستفادة من تجاربها، بمعنى خلط الواقع المحلي بتجارب دولية.

3- من المهم جداً أن تتجاوز القوى السياسية العراقية اسلوب المحاصصة في إدارة الدولة، متجهة نحو الديمقراطية التمثيلية وانتخاب اصحاب الخبرة والكفاءة وان يكون الاستحقاق الانتخابي محافظة على خصوصيته دون الالتفاف على الهوية الوطنية الشاملة.

قائمة المصادر والمراجع

أولاً– اللغة العربية:

1– المعاجم و القواميس:

أ– الفيروزي ابادي ، قاموس المحيط ،ج3، دار الفكر ، القاهرة ، د.ت

2– الكتب:

أ. آرنت ليبهارت، الديمقراطية التوافقية في مجتمع متعدد، ترجمة: زينة حسيني، معهد الدراسات الاستراتيجية، بغداد، 2006.

ب. ثروت بدوي، النظم السياسية، ج1، دار النهضة العربية، القاهرة، 1964.

ت. جواد الهنداوي، النظام السياسي على ضوء الدستور الاتحادي العراقي، دار الرافدين للطباعة والنشر والتوزيع، بغداد، 2006.

ث. جمال الدين الانصاري، معجم لسان العرب، ج2، دار إحياء التراث، القاهرة، 1988.

ج. رغيد الصلح، الديمقراطية التوافقية في إطارها العالمي واللبناني، برنامج الامم المتحدة الانمائي UNDP، سلسلة للدراسات والمعلومات، بيروت، 2019.

ح. سليم مطر، الذات الجريحة أشكالات الهوية في العراق والعالم العربي (الشرق متوسطي)، ط٤، مركز دراسات الأمة العراقية، بغداد، ٢٠٠٨.

خ. سهير كامل أحمد، التوافق، مركز الاسكندرية للكتاب، الاسكندرية، 1999.حليم بركات، المجتمع العربي المعاصر بحث استطلاعي اجتماعي، ط٧ ، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠١.

د. شاكر الانباري، الديمقراطية التوافقية "مفهومها ونماذجها"، معهد الدراسات الاستراتيجية، بغداد، 2007.

ذ. عباس أبو صلاح، الأزمة اللبنانية 1958 في ضوء وثائق يكشف عنها لأول مرة، العربية للمنشورات، لبنان، 1998.

ر. علي عبد فتوني، تاريخ لبنان الطائفي، دار الفرابي، بيروت، 2013.

ز. علي يوسف الشكري ، مجلس الوزراء العراقي من الاحتلال الى الاستقلال ،ط1، مكتبة زين الحقوقية والادبية ، لبنان ،2018.

س. فهمي خليفة الفهداوي ، السياسة العامة منظور كلي في البنية والتحليل ،ط1، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعه ،عمان ،2007.

ش. كمال المنوفي، نظريات النظم السياسية، وكالة المطبوعات، الكويت، 1985.

ص. محمد أنس قاسم جعفر، النظم السياسية والقانون الدستوري، دار النهضة العربية، القاهرة، 1999.

ض. محمد بن أبي بكر الرازي، مختار الصحاح، مكتبة لبنان، بيروت، 1988.

ط. محمد قدري حسن، رئيس مجلس الوزراء في الانظمة البرلمانية المعاصرة، دار الفكر العربي، القاهرة، 1986.

ظ. معجم اللغة العربية، معجم علم النفس، ج1، الهيئة العامة لشؤون المطابع الاميري، القاهرة، 1984.

ع. ميثم الجنابي، العراق ومعاصرة المستقبل، دار المدى، دمشق، ٢٠٠٤.

غ. وصال نجيب العزاوي، مبادئ السياسة العامة، دار اسامة للنشر والتوزيع، عمان، 2004.

3- الرسائل والاطاريح الجامعية:

أ. جمال عيسات، الحرب الاهلية للبنانية "التطور والتداعيات"، رسالة ماجستير مقدمة الى مجلس كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، جامعة محمد بوضياف، الجزائر، 2016.

ب. خالد مزابية، الطائفة السياسية وأثرها على الاستقرار السياسي "دراسة حالة لبنان"، رسالة ماجستير مقدمة الى مجلس كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، بجامعة قصدي مرباح ورقلة – الجزائر، 2013.

ت. عاطف عثمان الأغا، العلاقة بين المناخ الاسئد والتوافق، رسالة ماجستير مقدمة إلى مجلس كلية التربية بجامعة الأزهر، القاهرة، 1989، ص36.

ث. محمد الامين بن لولو، راهام علي، النظام السياسي اللبناني "دراسة في المؤسسات والفواعل، رسالة ماجستير مقدمة الى مجلس كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، جامعة 20 أوت 1955، سكيكدة – الجزائر.

ج. يوسف بن يزة، الدولة والطائفية في عصر العولمة "دراسة في بنية الدولة الحديثة – لبنان نموذجاً")، إطروحة دكتوراه مقدمة الى مجلس كلية الحقوق والعلوم السياسية – قسم العلوم السياسية بجامعة حاج لخضر، باتنة – الجزائر، 2013.

4- الدوريات العلمية:

أ. حارث حسن، التجربة التوتفقية في العراق "النظرية والتطبيق والنتائج، مجلة سياسات عربية، العدد (23)، تشرين الثاني، 2016.

ب. حسن تركي عمير، أشكاليات التحول الديمقراطي في العراق "دراسة في الديمقراطية التوافقية"، مجلة جامعة ديالى للبحوث الانسانية، العدد (58)، 2014.

ت. خيري عمر ومحمد الزواوي، التحولات في حركات الشعوب العربية (2018–2019)، السمات والدلالات والمستقبل والانعكاسات، مجلة دراسات شرق أوسطية، مركز دراسات الشرق الأوسط، العدد (92)، السنة (24)، صيف 2020.

ث. رشيد عمارة، الديمقراطية التوافقية "دراسة السلوك الإنتخابي العراقي"، مجلة جامعة السليمانية، العدد (39)، تشرين الثاني 2010.

ج. سعد المغربي، التوافق النفسي، مجلة علم لنفس، العدد (23) الهيئة العامة للكتاب، د.م، 1992.

ح. عبدالعظيم حافظ، الديمقراطية التوافقية في العراق بعد عام 2003 "الواقع، الأشكالية، الحلول"، المجلة السياسية والدولية، العدد (35–36)، 2017.

خ. عدنان عاجل عبيد، وحيدر عبدالامير علي، التنظيم الدستوري للديمقراطية التوافقية وإنعكاساتها على التجربة العراقية، مجلة مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية، العدد (27)، 2009.

د. عزمي بشارة، في مفهوم الديمقراطية التوافقية وملاءمتها لحل الصراعات الطائفية "نموذجا ايرلندا ولبنان"، مجلة سياسات عربية، العدد (35)، كانون الثاني، 2018.

ذ. علي عباس خلف، الديمقراطية التوافقية "دراسة دستورية في دستور جمهورية العراقي لسنة 2005"، مجلة كلية المأمون، العدد (31)، 2018.

ر. لرقط الحسين، الانتقال الديمقراطي في المنطقة العربية من خلال آلية التوافق السياسي "تونس إنموذجاً 2010-2014"، مجلة الاستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية، العدد (9)، مجلد (2)، آذار 2018.

5- القوانين:

أ- الدستور العراقي النافذ لسنة 2005.

ب- الدستور اللبناني النافذ لسنة 1990.

ثانياً- اللغة الانكليزية:

1. Imad Salamey, "FAILING CONSOCIATIONALISM IN LEBANON AND INTEGRATIVE OPTIONS", International Journal of Peace Studies, Vol (14), N° 2, Autumn/Winter 2009.
2. Joseph Bahout, THE UNRAVELING OF LEBANON'S TAIF AGREEMENT Limits of Sect-Based Power Sharing. Washington, DC : Carnegie Endowment for International Peace, May 2016.

ثالثاً- مصادر الانترنيت:

1.Sayran Eliassi, "Consociational democracy as a tool for conflict resolution in plural societies : Power-sharing in Turkey", Department of Political Science. Lund University. P 08. In The Following Link:

https//www.lup.lub.lu.se/luur/download?func=downloadFile&recordOId=4448385&fileOId=4461

اخر زيارة في 2021/10/20 الساعة العاشرة ونصف صباحاً 67

2. مي الزعبي، التشكيلات السكانية في العراق، مقالة متاحة على الرابط:

https//www.aljazeera.net. اخر زيارة في 2021/12/2 الساعة العاشرة صباحاً

List of sources and references

First - the Arabic language:
1- Glossaries and dictionaries:
A- Al-Fayrouzi Abadi, Al-Muheet Dictionary, Part 3, Dar Al-Fikr, Cairo, Dr. T
2- Books:
a. Arendt Liebhardt, Consensual Democracy in a Plural Society, translated by: Zeina Hosseini, Institute for Strategic Studies, Baghdad, 2006.
B. Tharwat Badawi, Political Systems, Part 1, Dar Al-Nahda Al-Arabiya, Cairo, 1964.
T. Jawad Al-Hindawi, The Political System in the Light of the Iraqi Federal Constitution, Dar Al-Rafidain for Printing, Publishing and Distribution, Baghdad, 2006.
w. Jamal al-Din al-Ansari, Lexicon of Lisan al-Arab, Part 2, Dar Ihya al-Turath, Cairo, 1988.
c. Ragheed Al-Solh, Consensual Democracy in its Global and Lebanese Framework, UNDP, a series of studies and information, Beirut, 2019.
h. Salim Matar, The Wounded Self: Forms of Identity in Iraq and the Arab World (The Middle East), 4th edition, Iraqi Nation Studies Center, Baghdad, 2008.
x. Suhair Kamel Ahmed, Al-Tawafuq, Alexandria Book Center, Alexandria, 1999. Halim Barakat, Contemporary Arab Society, Social Exploratory Research, 7th edition, Center for Arab Unity Studies, Beirut, 2001.
Dr. Shaker Al-Anbari, Consensual Democracy "Its Concept and Models", Institute for Strategic Studies, Baghdad, 2007.
y. Abbas Abu Salah, The Lebanese Crisis 1958 in Light of Documents Revealed for the First Time, Al-Arabiya Publications, Lebanon, 1998.
R. Ali Abd Fattouni, Lebanon's Sectarian History, Dar Al-Farabi, Beirut, 2013.
g. Ali Youssef Al-Shukri, The Iraqi Council of Ministers from Occupation to Independence, 1st Edition, Zain Law and Literary Bookshop, Lebanon, 2018.
s. Fahmy Khalifa Al-Fahdawi, Public Policy, A Holistic Perspective in Structure and Analysis, 1st Edition, Dar Al-Masirah for Publishing, Distribution and Printing, Amman, 2007.
u. Kamal Al-Menoufi, Theories of Political Systems, Publications Agency, Kuwait, 1985.
s. Muhammad Anas Qassem Jaafar, Political Systems and Constitutional Law, Dar Al-Nahda Al-Arabiya, Cairo, 1999.
z. Muhammad bin Abi Bakr Al-Razi, Mukhtar Al-Sahah, Library of Lebanon, Beirut, 1988.
i. Muhammad Qadri Hassan, Prime Minister in Contemporary Parliamentary Systems, Dar Al-Fikr Al-Arabi, Cairo, 1986.
Z. Lexicon of the Arabic Language, Lexicon of Psychology, Part 1, General Authority for Amiri Press Affairs, Cairo, 1984.
p. Maytham Al-Janabi, Iraq and the Contemporary Future, Dar Al-Mada, Damascus, 2004.
g. Wesal Najeeb Al-Azzawi, Principles of Public Policy, Dar Osama for Publishing and Distribution, Amman, 2004.

3- Theses and university dissertations:
a. Jamal Aissat, The Lebanese Civil War “Development and Repercussions”, a master’s thesis submitted to the Council of the Faculty of Humanities and Social Sciences, University of Mohamed Boudiaf, Algeria, 2016.
B. Khaled Mazabiyeh, Political Sect and its Impact on Political Stability, “Lebanon Case Study”, MA thesis submitted to the Council of the Faculty of Law and Political Science, Department of Political Science, University of Qassidi Merbah Ouargla - Algeria, 2013.
T. Atef Othman Al-Agha, The Relationship between the Poor Climate and Consensus, a master's thesis submitted to the Council of the Faculty of Education at Al-Azhar University, Cairo, 1989, p. 36.
w. Muhammad al-Amin bin Lulu, Raham Ali, The Lebanese Political System “A Study of Institutions and Actors”, a master’s thesis submitted to the Council of the Faculty of Law and Political Science, Department of Political Science, University of August 20, 1955, Skikda - Algeria.
c. Youssef Ben Yazza, The State and Sectarianism in the Age of Globalization "A Study in the Structure of the Modern State - Lebanon as a Model"), PhD thesis submitted to the Council of the Faculty of Law and Political Science - Department of Political Science at Haj Lakhdar University, Batna - Algeria, 2013.
4- Academic periodicals:
a. Harith Hassan, The Conciliatory Experience in Iraq "Theory, Application and Results", Siyasat Arabiya Journal, Issue (23), November, 2016.
B. Hassan Turki Omair, Problems of Democratic Transition in Iraq, "A Study in Consensual Democracy", Diyala University Journal for Human Research, Issue (58), 2014.
T. Khairy Omar and Muhammad Al-Zawawi, Transformations in the Movements of Arab Peoples (2018-2019), Features, Indications, Future and Implications, Journal of Middle Eastern Studies, Middle East Studies Center, Issue (92), Year (24), Summer 2020.
w. Rashid Amara, Consensual Democracy "A Study of Iraqi Electoral Behavior", Sulaymaniyah University Journal, Issue (39), November 2010.
c. Saad Al-Maghrabi, Psychological Compatibility, Psychology Journal, Issue (23), The General Book Organization, Dr. M, 1992.
h. Abdul-Azim Hafez, Consensual Democracy in Iraq after 2003, “Reality, Problems, Solutions,” Political and International Journal, Issue (35-36), 2017.
x. Adnan Uriel Obaid, and Haider Abdul Amir Ali, The Constitutional Organization of Consensual Democracy and its Implications for the Iraqi Experience, Journal of Al-Mustansiriya Center for Arab and International Studies, Issue (27), 2009.
Dr. Azmi Bishara, Concerning the concept of consensual democracy and its suitability for resolving sectarian conflicts, "Ireland and Lebanon as models", Siyasat Arabiya Magazine, Issue (35), January 2018.
y. Ali Abbas Khalaf, Consensual Democracy, “A Constitutional Study in the Constitution of the Iraqi Republic for the Year 2005,” Al-Ma’moun College Journal, Issue (31), 2018.

R. Larqat Al-Hussein, Democratic Transition in the Arab Region Through the Mechanism of Political Accord "Tunisia as a Model 2010-2014", Journal of the Researcher for Legal and Political Studies, Issue (9), Volume (2), March 2018.

5- Laws:

A- The Iraqi constitution in force for the year 2005.

B- The Lebanese Constitution in force for the year 1990.

Secondly - the English language:

1. Imad Salamey, “FAILING CONSOCIATIONALISM IN LEBANON AND INTEGRATIVE OPTIONS”, International Journal of Peace Studies, Vol (14), N° 2, Autumn/Winter 2009.

2. Joseph Bahout, THE UNRAVELING OF LEBANON'S TAIF AGREEMENT LIMITS OF SECT-BASED POWER SHARING. Washington, DC: Carnegie Endowment for International Peace, May 2016.

Third - Internet resources:

1.Sayran Eliassi, “Consociational democracy as a tool for conflict resolution in plural societies: Power-sharing in Turkey”, Department of Political Science. Lund University. P 08. In The Following Link:
https://www.lup.lub.lu.se/luur/download?func=downloadFile&recordOId=4448385&fileOId=446167 10:30 am 10/20/2021 last visit

2. Mai Al-Zoubi, Population Formations in Iraq, article available at the link:
https://www.aljazeera.net. At ten o'clock in the morning 12/2/2021 last visit in